

صدى العمال، نشرة عمالية تعمل على تناول قضايا وشؤون العمال، في مختلف القطاعات والأماكن، والعمال العاملين بالعمود والأجر اليومي، والمعطلات والمعتلين عن العمل، والعمال المؤقتين والكادحين، على صعيد العراق.

هدف النشرة هو الدفاع عن حقوق ومطالب الطبقة العاملة وجميع شرائحها التي تشكل مجملها الغالبية العظمى من المواطنين، وتتناول أخبارهم ونشاطاتهم، وفق رؤية سياسية طبقية عمالية متقدمة بان العمال والعمالات هم القوة الفاعلة التي بيدها التغيير إذا نظمت صفوفها المستقلة.

# صدى العمال

جريدة تصدر عن مجموعة الناشطين العمال

يول 2022

العدد 10

## هناك مغالطة كبيرة وتجاوز على قيمة الانسان العامل



الخاص وأصحاب العمل لكي نضمن حقوق عمال بلادنا وتطبيق ما جاء في قانون العمل من تحديد ساعات العمل ومنح الأجور المنصفة وتهينة الصحة والسلامة المهنية، وكذلك ضمان حقوق المرأة العاملة العراقية التي تعاني الشيء الكثير كالعنف والتحرش ضدها وعدم مساواتها في فرص العمل والأجور.

وفي ما يخص تشريع قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم 150 لسنة 1987 الخاص بتحويل العمال الى موظفين ذكرت كوربا رباح جودة:

ضمن سياسة النظام الدكتاتوري السابق ضد الطبقة العاملة العراقية، شرع هذا القرار وبجحج واهيه اعلناها رئيس النظام بان العامل من يريد ان يخضب بنت لابنه يخجل ان يقول انه عامل .. وهذه مغالطة كبيرة وتجاوز على قيمة الانسان العامل

واضافت جودة: الحقيقة يريد ان يسلب عمال العراق حقوقهم ويفرض عليهم ساعات عمل اكثر من المقرر كما حدث في شركات التصنيع العسكري وغيرها .. وحرمانهم من حقوقهم المالية وعدم توفير شروط الصحة والسلامة المهنية .. إضافة الى موقفه المعادي للطبقي للطبقة العاملة العراقية كنظام دكتاتوري معادي لعموم شعبنا وكادحيه.

وعن ما يخص الاستناد الدستوري الذي ينص على عدم مضايقات للاعضاء التابعين لنقابات عمالية، ذكرت جودة: نعم هناك مواد دستورية وقانونية أكدت على حق التنظيم النقابي في قطاعات الإنتاج ومنها:

- الفقرة ( ثالثاً ) من المادة ( 22 ) من الدستور التي أكدت على ( تكفل الدولة حق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية، أو الانضمام اليها، وينظم ذلك بقانون.

- نصت المادة ( 42 - أولاً ) الفقرة ( ك ) من قانون العمل رقم 37 لسنة 2015 على حرية تأسيس النقابات والانتماء اليها .

- المادة (146) الفقرة ( أولاً ) من قانون العمل العراقي الذي يتضمن حق تشكيل النقابات والاتحادات وممثلي العمال المنتخبين وفق أحكام القانون .

- قانون رقم (194) لسنة 1978، قانون تصديق الاتفاقية العربية رقم 8 لعام 1977 بشأن الحريات والحقوق النقابية .

- قانون رقم ( 87 ) لسنة 2017 والذي أصبح نافذ المفعول وملزماً اعتباراً من 1 / 6 / 2019، تأريخ مصادقة العراق على الاتفاقية ( 87 ) لسنة 1948، إتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي . وأعطى الحق في التنظيم النقابي في قطاعات الإنتاج بما فيها القطاع العام . ..

تحقيق أجرته بسمة لطيف مراسلة الغد الاشتراكي  
مع الناشطة النقابية  
كوربا رباح جودة «ام فرات»

لا يخفى على الكثيرين، منهم العمال واصحاب العمل، بان هناك نصوص دستورية كتبت على شكل اتفاق لضمان حقوق العمال مقابل ما هو المطلوب من ذلك العامل، حيث كتب اول قانون ينص على ضمان حق العامل أواخر ايام الامبراطورية الرومانية، بعد ما كان العامل آنذاك يعتبر مجرد شيء أو سلعة مثل جميع السلع الأخرى التي يتصرف فيها المالك الرئيسي كتصرفه بممتلكاته الخاصة، ويستخدمه السيد مباشرة أو يستأجره لخدمته، ولا يطعمه إلا عندما يكون جائعاً وبالقدر اللازم لاستغلال قواه الجسدية والعقلية له.

بعدها اهتمت الثورة الفرنسية بالتدخل في تنظيم علاقات العمل؛ لأنها دعت إلى الحرية والمساواة والأخوة وأطلق الحريات السياسية والعامه، وأقرت مبدأ سلطة الإرادة في القانون ومبدأ الحرية في الاقتصاد والعمل من خلال التأكيد على حرية الأفراد في مجال العمل وعدم التدخل في نظامه، وكانت نتيجة إعلان الحريات السياسية إطلاق الحريات العامة، وفي مقدمتها حرية العمل. فمن قديم الأزمان هناك قوانين فرضت رسمياً بدستور «عربي» وعالمي لضمان حق العامل، ولكن لم تؤخذ بها كونها تعد الركنية الأساسية بموازرتها للطبقة العاملة.

بصد ما هو مقر رسمياً بالدستور العراقي من ضمانات لحقوق الطبقة العاملة وكيفية تحجيمها أو تجميدها، كان لنا حديث مع الناشطة كوربا رباح جودة عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال في العراق ومسؤولة مكتبه العلاقات الخارجية فجاءت اجاباتها عن الاسباب الجوهرية لتجميد قانون العمل في العراق:

رغم ان قانون العمل العراقي رقم 37 لسنة 2015 من أفضل قوانين العمل في المنطقة العربية، إلا ان ضعف المؤسسات الحكومية ومنها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وعدم تشكيل لجان تفتيش كافية لتغطية مواقع العمل المختلفة، وعدم اشراك الاتحادات والنقابات العمالية وعدم تعاون بعض أصحاب العمل مع لجان التفتيش وعدم تعاونهم واحترام حق العمال في ضمان حقوقهم ومصالحهم .. جميع هذه الاسباب أدت الى عدم إنفاذ قانون العمل بالشكل السليم والصحيح لكي يضمن حقوق ومصالح عمال العراق .

اما بشأن الاسباب التي تم تجميد او تعطيل قانون العمل قالت جودة:  
ان الاسباب كثيرة، لكن نحتاج الى تعاون المؤسسات الحكومية والقطاع

# ساعات العمل الطويلة وقلة الاجور هي أبرز المشاكل التي نعاني منها



لقاء مع دلال السعدي أجرتة / أسيل رماح لجريدة الغد الاشتراكي

تعاني النساء العاملات في العراق من وضع صعب للغاية خصوصاً مع عدم وجود قوانين عمل منصفة أو قيام الدولة بمسؤولياتها امام المواطنين المعطلين عن العمل. والمرأة بالذات تعاني وضعاً مأساوياً مضاعفاً، فبالإضافة الى ساعات العمل الطويلة وقلة الاجور، هنالك عمل آخر ينتظرهن داخل المنزل لا يقل صعوبة ومشقة عن العمل في الدائرة أو المصنع.

العاملات بمصانع الخياطة الصغيرة والكبيرة مثال واضح للاستغلال والتهميش وعدم القدرة على ممارسة الحياة الطبيعية. كان لجريدة الغد الاشتراكي هذا اللقاء القصير مع إحدى العاملات في مصنع للخياطة في منطقة الصاحية وسط بغداد، وهي دلال السعدي ابنة الثلاثين عاماً والتي شرحت لنا ظروف عملها وحياتها.

الغد الاشتراكي: كيف دخلت الى هذه المهنة؟

دلال: عندما انهيت دراستي الإعدادية، كنت احلم بأن ادخل الجامعة مثل اقراي، لكنني لم أستطع ذلك بسبب الوضع المعيشي الصعب الذي كانت تعانيه العائلة، خصوصاً وان والدي يعمل حملاً في الشورجة ووالدي تعاني من مرض مزمن ولدي اخوة صغار، فقررت تعلم هذه المهنة من اجل اعالة اسرتي، بعد ذلك فقدت والدي بسبب انفجار حدث في سوق الشورجة، ما اضطرني الى العمل بكل طاقتي من اجل توفير لقمة العيش لاسرتي.

الغد الاشتراكي: كيف انتقلت الى العمل في معمل الخياطة؟

دلال: بعد ان كنت اعمل مع إحدى الخياطات في المنطقة بمشغلها الخاص، اضطررت لتترك العمل في هذا المشغل وبعدها ايضا انتقلت الى مشغل صغير آخر، بعد ذلك حصلت على العمل في هذا المعمل.

الغد الاشتراكي: ما هي ظروف العمل هناك والساعات التي تقضيها العاملات خلف المكائن وهل بإمكانهن التمتع بإجازات؟

دلال: في حقيقة الامر اشعر بانني آله لا أستطيع التفكير إلا بالعمل، ان ليس لدي وقت للراحة، كثرة ساعات العمل من أكثر الصعوبات التي نواجهها، خاصة وأننا مطالبات بإنجاز الاعمال المنزلية أيضاً عند عودتنا الى المنازل مثل (الطبخ والغسيل والتنظيف ورعاية الأطفال) ... اننا نقضي 8 ساعات يومياً خلف قصاصات الأقمشة الملونة، وأصوات الماكينات العالية والاجور التي

تتقاضها زهيدة للغاية ولا تكفيها نهاية الشهر وهي لا تتناسب بالمثل مع الجهود التي نبذلها وساعات العمل الطويلة التي نقضيها داخل المعمل، كما لا يحق لنا ان نعترض على سياسة العمل المجحفة بحقنا، واننا نعمل بشكل يومي ولا استراحة لدينا الا في يوم الجمعة، بالإضافة الى ان العطل والاعياد يكون الدوام فيها بنصف الساعات المحددة في الأيام العادية، ودائماً ما يشعرونا صاحب العمل بأنه متفضل علينا، وأنه بإمكانه الاستغناء عنا متى شاء ذلك.

الغد الاشتراكي: فيما يتعلق بالحقوق والضمانات الاجتماعية هل تمتلكن الحقوق المعقولة؟

دلال: أن العاملات لا يتمتعن بأية حقوق، كما يتم سرقة اتعابهن فهن لسن مسجلات في الضمان الاجتماعي ولا في النقابات، وأنهن معرضات للطردي في اية لحظة يشعر فيها صاحب العمل بان مستوى الدخل انخفض لظروف معينة، مثل فرض الحجر الوقائي لجانحة كورونا، الذي أرغم الناس البقاء في منازلهم، وذلك للمحافظة على كمية المورد التي يحصل عليها، او اخذ الفائض منها فهو دائماً يجني الأرباح في مختلف الظروف، كما يمكنه استرجاع أية عاملة متى ما شاء ولا تتجرأ أية واحدة بالمطالبة بحقوقها او توقيضات عند تسريحها بشكل مفاجئ!

الغد الاشتراكي: ما هي آمياتك وتطلعاتك للمستقبل؟

دلال: أتمنى ان لا استمر في هذا العمل، فانا ارغب في الحصول على عمل يحترم فيه صاحب العمل الشغيلة وان يعاملهم بلطف ورحمة كما انني أتمنى الرجوع الى مقاعد الدراسة واكمال تعليمي الجامعي والعمل بتخصصي، ونحن بصورة عامة نبحث عن ضمان مادي في حالة البطالة يوفر لنا حاجياتنا الاساسية، وهي مسؤولية الدولة التي يجب ان تقوم بها تجاه كل المواطنين.